

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون



الجلسة ٨٠٣٧

الأربعاء، ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أبو العطا مصر
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد نيبنتزيا
	إثيوبيا السيد أليمو
	أوروغواي السيد روسيلي
	أوكرانيا السيد إنييتسكي
	إيطاليا السيد كاردي
	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) السيد يورنتي سوليث
	السنغال السيد سيك
	السويد السيد سكاو
	الصين السيد تشينغ لي
	فرنسا السيدة غيغين
	كازاخستان السيد طميش
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد ألين
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة هيلي
	اليابان السيد ييشو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٤ آب/أغسطس ٢٠١٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

(S/2017/680)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org) وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1727245 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٤ آب/أغسطس ٢٠١٧ موجهة من

الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2017/680)

الرئيس: وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إسرائيل ولبنان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2017/743، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته فرنسا.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/680، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٤ آب/أغسطس ٢٠١٧، موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أ طرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وإيطاليا، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، والسنغال، والسويد، والصين، وفرنسا، وكازاخستان، ومصر، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان

الرئيس: نال مشروع القرار ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٣٧٣ (٢٠١٧).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء

ببيانات عقب التصويت.

السيدة غيغن (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): إننا نرحب

بالتجديد بالإجماع لولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لمدة عام آخر. بصفة فرنسا قائمة على الصياغة، كما هو الحال في كل عام، فقد تولت مسؤوليتها وحاولت الإبقاء على وحدة مجلس الأمن بشأن تجديد ولاية القوة. نظرا للحاجة إلى الحفاظ على الولاية المنوطة به، اتفقنا جميعا في المجلس على المحافظة على قدرة البعثة لكفالة أن يتسنى لها الاضطلاع بمهامها على أفضل نحو ممكن. أود أن أشكر جميع أعضاء المجلس والأطراف على تعاونهم وعلى مواقفهم البناءة أثناء المفاوضات، التي كانت صعبة.

إن اليونيفيل تعود بنفع عام على المنطقة. وهي تنفذ ولايتها من خلال رصد وقف الأعمال القتالية على طول الخط الأزرق، حيث لا تزال الحالة غير مستقرة ولكنها عموما هادئة ومستقرة بعد أكثر من ١٠ سنوات. وهذا في حد ذاته إنجاز كبير، وخاصة عندما نرى أن الحالة الأمنية في أماكن أخرى في المنطقة تتدهور. واليونيفيل باضطلاعها بعملها في منطقة عمليات صعبة، إنما تؤدي دورا لا غنى عنه كونها بين الجانبين وعلى الرغم من أن القوات الموجودة لديها قدرات متفوقة تماما. وكما هو الحال في جميع العمليات، يمكن لليونيفيل، بطبيعة الحال، أن تفعل ما هو أفضل، ويمكنها أن تفعل المزيد. ولكن لا يمكن أن يتصور المرء داخل المجلس ولو لوهلة البيئة هناك بدون اليونيفيل.

لقد ذهبت إلى حد يمكننا من مراعاة شواغل بعض الدول الأعضاء، حتى وإن كان المجلس أكمله تقريبا يفضل التجديد الفني البحث، بوصفنا أحد البلدان المساهمة بقوات، فإننا ندرك جيدا الحالة في جنوب لبنان، ولا نريد أن نعرض التوازن الدقيق للخطر. ومع ذلك، هذا لا يستبعد بأي حال من الأحوال إمكانية العمل في سياقات أخرى بشأن الشواغل الخطيرة التي أعرب عنها بعض شركائنا.

ولديه الآلاف من القذائف والمقاتلين المدربين، وكل ذلك خارج سيطرة الحكومة اللبنانية. وهذا واضح لكل شخص مهتم برؤيته.

ولاحظ البعض أنه لم تكن هناك أعمال قتالية رئيسية في المنطقة منذ عام ٢٠٠٦. ويقولون أن ذلك دليل على نجاح البعثة. وهو ليس بدليل على أي شيء من هذا القبيل. حزب الله لا يسعى إلى منع نشوب الحرب؛ إنه يُعد للحرب. لقد استخدم حزب الله الهدوء النسبي منذ ٢٠٠٦ لإعادة تسليح نفسه، في انتهاك للقرارين ١٧٠١ (٢٠٠٦) و ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وهذا ليس سرا. وحزب الله يعترف بذلك ويتباهى به. وتقيم استعراضات أمام كاميرات التلفزيون. ومناطق بقوة الأمم المتحدة المؤقتة ولاية شاقة وتقوم بعمليات في جزء من العالم يتسم بالتعقيد. وتعمل قواتها، التي تضم أفرادا من بعض من أعضاء المجلس، بكرامة وشجاعة. ولهذا فإن الولايات المتحدة تؤيد بقوة البعثة، وستواصل القيام بذلك.

إن قرار اليوم يعطي قوة الأمم المتحدة سلطة رادعة لمساعدة لبنان على إبقاء الجنوب آمنا. وما كنا نسعى إليه في التجديد هو التأكد من أن القوة تقوم بعملها إلى أقصى حد ممكن، ويسعدني ما أجزناه هنا اليوم. لم يكن الوضع الراهن للقوة المؤقتة مقبولا، ولم نقبل به. إن التجديد الذي اعتمدناه اليوم يخدم أغراض هامة مختلفة. فهو يبرز صراحة أن القوة مكلفة باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لمنع استخدام منطقة عملياتها للقيام بأنشطة عدائية. ويدعو القوة المؤقتة إلى زيادة إبراز وجودها وتكثيف دورياتها وعمليات التفيتش التي تقوم بها من أجل تعطيل الأنشطة غير المشروعة من جانب حزب الله. وللمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٦، يشدد القرار على أنه يمكن للقوة مساعدة الحكومة اللبنانية في تأمين حدودها من أجل وقف تدفق الأسلحة غير المشروعة إلى البلد. والأمر البالغ الأهمية أن القرار يطلب من قوة الأمم المتحدة أن تقدم لنا تقارير واضحة

نظرا لصعوبة السياق الإقليمي، فإن لدى اليونيفيل تأثيرا استراتيجيا على الاستقرار، وهذا في مصلحة الجميع. في هذا الصدد، أود أن أثنى على البلدان المساهمة بقوات، ولا سيما إيطاليا، التي تمكن اليونيفيل من تنفيذ ولايتها. من الضروري أيضا أن تحترم الأطراف جميع التزاماتها.

أود أن أختتم بالثناء على الرئاسة المصرية للمجلس في شهر آب/أغسطس، التي أدارت عملنا بكفاءة وحكمة. أتمنى لهم عيداً سعيداً.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): يسعد الولايات المتحدة كثيرا أنها قد أيدت هذا التجديد لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. أود أن أشكر جميع أعضاء مجلس الأمن، ولا سيما فرنسا على قيادتها بشأن بعثة حفظ السلام هذه ذات الأهمية الحيوية. تربط فرنسا، بطبيعة الحال، علاقة تاريخية مع لبنان. ولديها العديد من القوات في اليونيفيل، ونحن نقدر تضحياتهم والتضحيات التي قدمتها جميع البلدان المساهمة بقوات. نقدر استعداد فرنسا للعمل معنا على إجراء تحسينات في هذا التجديد.

إن الظروف السائدة في جنوب لبنان خطيرة جدا اليوم. وغيوم الحرب تتلبد في السماء. والقوة المؤقتة موجودة من أجل المساعدة في منع تكرار الحرب في جنوب لبنان. ومن المفترض أن تقوم بذلك، جزئيا عن طريق مساعدة الحكومة اللبنانية على كفالة عدم وجود أسلحة خارج سيطرة الدولة في منطقة عمليات اليونيفيل. علينا أن نكون صادقين: أخفقت قيادة اليونيفيل لفترة طويلة جدا في كفالة تحقيق ذلك الهدف. وعلى وجه الخصوص، فإن عدم تفهم قائد القوة المؤقتة يبري للتهديد الذي يشكله حزب الله إلى المنطقة هو أمر مريب.

فبتوجيه من راعيته، وهي إيران، تقوم المنظمة الإرهابية لحزب الله بتكديس ترسانة هجومية في جنوب لبنان.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):

ترحب المملكة المتحدة باتخاذ القرار ٢٣٧٣ (٢٠١٧) بالإجماع اليوم. وما زلنا نؤيد لبنان مستقرا وذا سيادة، تحكمه مؤسسات الدولة الشرعية. نحن ندرك حقيقة أن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) إسهاما كبيرا في الاستقرار والأمن في لبنان. بدون اضطلاع قوة الأمم المتحدة المؤقتة بمهمتها، سيكون من الصعب القول أن لبنان أكثر استقرارا أو أمانا، ولذلك يسرنا أن جرى تجديد ولاية القوة اليوم.

إن المملكة المتحدة ما زالت تشعر بالقلق إزاء انتهاكات القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) من كلا جانبي الخط الأزرق. يجب أن تكون قوة الأمم المتحدة المؤقتة أكثر ثقة وعزما في إنفاذ الولاية المنوطة بها. يتمثل الطموح الطويل الأجل في أن نرى القوات المسلحة اللبنانية تبسط سلطتها في الجنوب اللبناني وتتولى المسؤوليات من قوة الأمم المتحدة المؤقتة. نعتقد أن القرار الذي اتخذناه للتو يزود القوة المؤقتة بالولاية التي تحتاجها للقيام بعملها على الوجه الصحيح. نحن نحث البعثة الآن والبلدان المساهمة بقوات فيها على بذل كل ما في وسعهم لتذليل العراقيل التي تعوق عمليات البعثة وحرية التنقل والسعي إلى إنفاذ ولايتها بالكامل. وإذا لم تستوف هذه الشروط الهامة، ستعاني قوات قوة الأمم المتحدة المؤقتة وسيكون الشعب اللبناني هو من يدفع الثمن في نهاية المطاف. ولذلك، فإننا نكرر دعوتنا إلى جميع الأطراف المعنية للامتناع الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) ودعم الأعمال البالغة الأهمية التي ستواصل قوة الأمم المتحدة المؤقتة الاضطلاع بها خلال العام المقبل.

السيد نيبنتزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد

صوت الوفد الروسي مؤيدا للقرار ٢٣٧٣ (٢٠١٧)، الذي يمدد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، بسبب الدور الهام في تحقيق الاستقرار التي تضطلع به بعثة حفظ السلام هذه في المنطقة. إن الأثر الإيجابي لعمل حفظة السلام التابعين لقوة

عما يجري حجبها. ومرت فترة طويلة جدا على غض الطرف منذ اجتازت اليونيفيل حاجزا لحزب الله. إننا لا نعلم ماذا يجري وراء تلك الحواجز على الطرق. ولا يتطلب الأمر خيالا نشطا ليعلم المرء أن ما يريد حزب الله إبقاءه سرا هو أسلحته غير المشروعة. يجب على قوة الأمم المتحدة الآن أن نخبرنا بالتفاصيل أين ومتى لماذا سيتم توقيفها.

وهذه كلها خطوات هامة إلى الأمام. إن قرار اليوم يطلب إلى قوة الأمم المتحدة المؤقتة تكثيف جهودها في الوقت حيث يكشف حزب الله جهوده. والأعمال التي قام بها حزب الله في الماضي تدلنا على ما سيقوم به مستقبلا. لقد أربح الشعب اللبناني. وأربح الشعب السوري، بالوقوف على الخطوط الأمامية للنشاط الإجرامي من جانب نظام الأسد. وهو يشارك في العمل الإرهابي في مناطق بعيدة خارج الشرق الأوسط. ينبغي لأي دولة عانت من ألم الهجمات الإرهابية التي وقعت في بلدها أن تنظر في حقيقة أنها قد تكون التالية. إن الغرض من القوة المؤقتة ليس الحرب مع حزب الله. إنما إبقاء المنطقة خالية من الأفراد الإرهابيين والأسلحة، وتقديم تقرير عن أي عرقلة لقيامها بذلك. إذا فعلت قوة الأمم المتحدة المؤقتة ذلك، فسوف تسهم إسهاما كبيرا في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. إن عملنا اليوم سيساعد على كفالة أنه تتوفر لبعثة حفظ السلام السلطة والإرادة للقيام بعملها.

بالنسبة للولايات المتحدة. هذا وقت القوة والحزم والمساءلة في الأمم المتحدة. إن الإجراءات التي نتخذها اليوم تأتي في صميم نهجنا الجديد. لن تقف الولايات المتحدة مكتوفة الأيدي ومتفرجة بينما يقوي حزب الله نفسه للحرب المقبلة. لن نكون سلبيين بينما تستهزئ إيران بعمل المجلس. واليوم، اتخذنا خطوة جيدة جدا إلى الأمام. وعمان المقبل معا يتمثل في التأكد من أن تقوم قوة الأمم المتحدة المؤقتة بتنفيذ التعليمات التي طلبنا منها القيام بها هنا اليوم.

المجلس بتمديد ولاية القوة لـ ١٢ شهرا إضافيا أن يساعد على الحفاظ على الاستقرار في جنوب البلد، وأن يحد من خطر الحوادث والتفجيرات، وأن ييسر مواصلة تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ينبغي لمجلس الأمن والمجتمع الدولي بوجه عام. مواصلة تقديم الدعم السياسي لقوة الأمم المتحدة من أجل ضمان أن تكون لديها القدرة والموارد اللازمة للوفاء بولايتها. ويحدونا الأمل في أن تعمل جميع الأطراف المعنية بجد لتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وأن تمارس ضبط النفس، وتواصل احترام الاتفاق بشأن وقف الأعمال العدائية، وأن تعمل معا على بذل مزيد من الجهود للتوصل إلى ترتيبات لوقف دائم لإطلاق النار. ينبغي للمجلس والمجتمع الدولي مواصلة تقديم المساعدة في هذا الصدد.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): صوتت إيطاليا مؤيدة القرار ٢٣٧٣ (٢٠١٧) بغية التأكيد على تأييدها الثابت والراسخ لبعثة من بعثات حفظ السلام التي نرى أنها تساعد، في منطقة تعاني من النزاعات والانقسام، في المحافظة على الهدوء والاستقرار على كل من لبنان وإسرائيل. وإيطاليا فخورة بأن تكون مشاركة في قوة الأمم المتحدة المؤقتة، وهي إحدى البعثات التي يُعزى أداؤها الممتاز إلى نوعية الأفراد الذين تساهم بهم ٤١ بلدا من البلدان المساهمة بقوات وتفانيهم وشجاعتهم.

ولذلك، فإننا نفهم تماما الشواغل الأمنية المتصلة بوجود أسلحة غير مأذون بها في منطقة العمليات والانتهاكين الآخرين للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) من جانب حزب الله. ومع ذلك، فإننا نحذر من طمس الخط الفاصل بين الواجبات التي يعهد بها إلى لبنان، وفقا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) والواجبات التي يكلف بها حفظه السلام.

إن مسؤولياتهم مختلفة جدا، ويتعين التشديد على الدور الرئيسي للحكومة اللبنانية ذات السيادة، واحترامه. إن الترويج

الأمم المتحدة أمر ملموس ليس فقط على الخط الأزرق بين لبنان وإسرائيل، لكن أيضا داخل لبنان، وفي الواقع في الشرق الأوسط بصفة عامة. إننا نقدر تقديرا كبيرا الجهود التي تبذلها الآلية الثلاثية الأطراف لمنع الحوادث وتسويتها. لا بد من حماية الاستقرار المش بفعال التعاون البناء القائم فيما بين جميع القوى السياسية اللبنانية. نرى أنه يتعين أن تحل المؤسسات القانونية كل مسألة من المسائل المدرجة في جدول الأعمال الوطني، بما في ذلك تلك المتعلقة بالأمن، من خلال الحوار الشامل بين الأطراف اللبنانية وبدون تدخل خارجي.

ونعزز بعلاقتنا الثنائية مع لبنان ونحث الجميع على دعم الشعب اللبناني والحكومة. من المهم أيضا مساعدتهم على تنفيذ التدابير الرامية إلى الحفاظ على الاستقرار السياسي والاقتصادي، في بلد ما يرحب بحز التقدم في الآونة الأخيرة. علينا أن نضمن محافظتنا على سياسة دعم سيادة لبنان ووحدته وسلامته الإقليمية. يحدونا الأمل في أن يتم تنفيذ الأنشطة المقبلة من هذه العملية الهامة لحفظ السلام مع الاحترام الكامل لرأي الحكومة اللبنانية.

السيد شنغ لي (الصين) (تكلم بالصينية): ترحب الصين باتخاذ المجلس القرار ٢٣٧٣ (٢٠١٧) بالإجماع اليوم، الأمر الذي يجسد دعمه الهام لقوة الأمم المتحدة المؤقتة. صوتت الصين مؤيدة للقرار، ونود أن نشكر فرنسا على ما قامت به من عمل بصفتها قائمة على الصياغة في المناقشات والمشاورات بشأن مشروع النص. إننا ندرك اضطلاع قوة الأمم المتحدة بولايتها بشكل فعال، وإسهامها القيم في صون الهدوء بوجه عام في منطقة عمليات البعثة، وفي الاستقرار في المنطقة. نثني على الحكومة اللبنانية للتعاون مع القوة المؤقتة، على تفاني جميع حفظة السلام التابعين للبعثة والبلدان المساهمة بقوات والتضحيات التي قدموها.

لا تزال هناك تحديات أمام البعثة في شكل الأزمة المستمرة في سورية، والحالة الإرهابية الخطيرة داخل لبنان. ينبغي لقيام

يخاطر رجالها ونسائها بحياتهم في الميدان. وهذا لا ينطبق فقط على القوة المؤقتة بل على العمل الذي نقوم به كل يوم.

بوصف إيطاليا عضوا منتخبا في المجلس، فإنها تعلق أهمية كبرى على هذه المبادئ. أود أن أثني على السفير بيشو للعمل المنجز فيما يتعلق بأساليب العمل، لكننا نعتقد أنه ينبغي عمل المزيد من أجل تعزيز أساليب العمل التي يمكن أن تخدم هدفنا المشترك بشكل أفضل.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالصينية): لقد صوت وفد بلدي مؤيدا للقرار ٢٣٧٣ (٢٠١٧)، الذي اتخذناه للتو. بوصفنا أحد البلدان المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام، ما فتئت أوروغواي تسعى لضمان أن تكون البعثات قادرة على الاضطلاع بولاياتها، لتحقيق الأهداف المتوخاة منها، وتنفيذ الواجبات المنوطة بها.

ونرى أن القرار ٢٣٧٣ (٢٠١٧) يعزز كذلك الدور الذي تضطلع به قوة الأمم المتحدة المؤقتة من خلال استعادة مستواها من النفوذ وزيادة قدرتها على العمل في الميدان. تقع على عاتق قوة الأمم المتحدة المؤقتة مسؤوليات جسام في منطقة حساسة للغاية، مع وجود مشهد سياسي على درجة عالية من التعقيد. وبناء على ذلك، يجب أن تحتفظ القوة المؤقتة بوجود فعال وبارز في منطقة عملياتها حتى يتسنى لها أن تظل يقظة وأن تكفل اضطلاعها بمهمتها.

إننا نتفق تماما مع الملاحظات التي أدلى بها سفير إيطاليا بشأن آرائه المتعلقة بأساليب عمل مجلس الأمن.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٥.

للالتباس في هذا الصدد يقوض عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة ويجرد السلطات اللبنانية من صلاحياتها السيادية. ومع ذلك، نخطط علما بأن المجلس اليوم قد اتبع تقليده طويل الأمد المتمثل في الوحدة والتوافق في الآراء بشأن القوة المؤقتة. مع ذلك، أود أن أشدد على ما تبقى من دواعي القلق فيما يتعلق بلغة الفقرة ١٥، التي قبلناها في اللحظة الأخيرة لتفادي انقسام المجلس وللحفاظ على وحدته، الأمر الذي يكتسي أهمية قصوى بالنسبة لنا، وأيضا لأننا العنصر المسؤول في بعثة حفظ السلام، باعتبارنا أكبر البلدان المساهمة بقوات، إلى جانب إندونيسيا.

في كل الأحوال، بوصفنا أحد البلدان المساهمة بقوات، فإننا نحفظ بالحق في تقييم التدابير التي يمكن للأمين العام أن يتوخاها وفق ما هو مطلوب منه بموجب الفقرة ١٥. علاوة على ذلك، يجب التركيز على أن الفقرة ١٥ لا تغيير الولاية الحالية للقوة.

أود أن أختتم كلمتي بتعليق موجز بشأن أساليب عمل المجلس. بوصف إيطاليا عضوا في مجلس الأمن، وبوصفها أكبر بلد مساهم بقوات في اليونيفيل، إلى جانب أندونيسيا، وبوصفها البلد الذي أسهم بثلاثة من آخر ثلاثة قواد لقوة الأمم المتحدة المؤقتة، كنا نأمل في أن تكون المفاوضات أكثر شمولاً. إن تلقي المعلومات من القوائم على الصياغة أو تقديمه لإيجاز محدث، الأمر الذي نشكره عليه على أية حال، أو من قبل الأعضاء المشاركين في المفاوضات، ليس مثل إتاحة المجال أمام جميع أعضاء المجلس الـ ١٥ كي يكون لهم تأثير إيجابي حقيقي على نفس المفاوضات. ينبغي لمجلس الأمن أن يتذكر دائما بضرورة إيلاء الاعتبار الواجب لآراء البلدان المساهمة بقوات، الذين